

سجل في: ٢٠١٦/١٧

قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٠٩٨ لسنة ٢٠١٦

وزير التجارة والصناعة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ،
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها وتعديلاته ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل مسمى الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج
ليكون مسماها الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الوزارة ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٩ لسنة ٢٠١٥ بتشكيل الوزارة ،
وعلى القرار الوزاري رقم ١٧٩ لسنة ١٩٩٦ بشأن الإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية المصرية ،
وعلى القرار الوزاري رقم ٤٢٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية المصرية والقرارات
المكملة له .
وعلى محضر إجتماع مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة رقم ٣١٧ المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٨/٣١ .
ولصالح العمل .

مادة أولى

يمنح المنتجون والمستوردون والسلع الهندسية والكيميائية مهلة مقدارها ستة أشهر لتوفيق أوضاعهم بالنسبة للمواصفات
الملزمة من قبل وبيانها كالتالي :-

م	رقم المواصفة	أسم المواصفة
١	١-٣٧٩٥	متطلبات بطاقة كفاءة الطاقة لمكيفات الهواء - ج١ : مكيف هواء الغرفة (شباك-منفصل) ثابت السعة والمزود بضغط ثابت السرعة .
٢	١٤٩٨	متطلبات الأمان للأجهزة الكهربائية المنزلية وما شابهها المتطلبات الخاصة بالسخانات الكهربائية ذات التخزين للمياه .
٣	٤٥٦٢	ألوان الشمع وألوان الزيت .
٤	٦٦٨٥	مجوهرات - نقاوة سبائك المعدن النفيس .

مادة ثانية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

وزير
التجارة والصناعة

مهندس / طارق قايل

